

Distr.: General
21 June 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
البند ١٦٦ من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء
على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أود أن أوجه انتباهكم إلى آخر ما وقع من أحداث ضمن حملة الإرهاب الفلسطيني التي تُشن ضد مواطني إسرائيل.

بعد الساعة التاسعة مساءً بقليل (بالتوقيت المحلي)، من الليلة الماضية، قام إرهابيان فلسطينيان مسلحان ببندقيتي هجوم وقنابل يدوية، بالتسلل إلى مستوطنة إيتمار، واقتحما أحد المنازل الخاصة ثم فتحا النار على الأسيرة التي كانت بداخله. وعندما وصلت قوات الأمن، اشتبك الإرهابيان معها في معركة شديدة بنيران البنادق استمرت أكثر من ساعة إلى أن تم التغلب على الإرهابيين. وكان من بين القتلى راشيل شابو وثلاثة من أطفالها وهم: نيريا، وتبلغ من العمر ١٦ عاماً، وزفيكا وتبلغ من العمر ١٢ عاماً وأفيشاي ويبلغ من العمر ٥ أعوام، وكان طفلان آخران لشابو من بين الإسرائيليين الثمانية الذين أصيبوا بجروح جراء الهجوم. وقُتل يوسف تويتو، وهو حارس أمن، عندما حاول الاقتراب لإنقاذ أسرة شابو. وقد أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهي مجموعة إرهابية يقع مقرها في دمشق، مسؤوليتها عن الهجوم.

وفي حوالي الساعة السابعة مساءً (بالتوقيت المحلي) من مساء يوم الأربعاء فجر انتحاري فلسطيني نفسه في حي يقع في شمال القدس. وكانت هذه العملية الانتحارية هي

الثالثة في إسرائيل منذ أيام عديدة والثانية في القدس في غضون ٣٦ ساعة. فقد بدأ إرهابي فلسطيني، بعد نزوله من إحدى السيارات، بالعدو نحو موقف للحافلات كان يحتشد عنده عشرات من الأشخاص. وعندما حاول رجال الشرطة الإسرائيليون إيقافه، قام بتفجير عبوة كانت مشحونة بمسامير وغير ذلك من القذائف التي يُراد بها أن تُزيد من آلام الضحايا ومعاناتهم. وقد أدت قوة الانفجار إلى مقتل ٧ إسرائيليين، كان عدد منهم في سن المراهقة، فضلا عن طفلة رضية؛ وأصيب ٤٣ آخرون بجروح، أحدهم كانت إصابته خطيرة. وقد أعلنت كتائب شهداء الأقصى التي أقر دوليا بأنها منظمة إرهابية، والتابعة لياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، مسؤوليتها عن الهجوم في بيان أرسل إلى محطة تلفزيون المنار التابعة لحزب الله في لبنان.

وكان من بين الذين راحوا ضحية لهجوم يوم الأربعاء ثلاث نساء ينتمين إلى ثلاثة أجيال وإلى نفس الأسرة. فقد كانت نوا الون، وتبلغ من العمر ٦٠ عاما ماشية مع ابنتها بنينا وحفيديها - وهما غال، ٥ أعوام، وساجي، ١٨ شهرا - عند وقوع الانفجار. وقد تلقت نوا، التي كانت في مقدمة الآخرين، الصدمة المباشرة للانفجار وماتت جراء ما لحقها من إصابات. أما غال الذي لم يكن جسده الصغير يقوى على تحمل قوة الانفجار، فقد قتل أيضا. وأما بنينا، التي تُعاني من إصابة في الرأس ومن خدوش وكدمات أخرى، فهي تتماثل للشفاء في أحد مشافي القدس.

إن حكومة إسرائيل تحمّل السلطة الفلسطينية المسؤولية الكاملة عن هذه الهجمات فما تقدمه السلطة الفلسطينية من دعم مالي وتنظيمي وإيديولوجي للإرهاب ماضٍ دون هوادة، في حين تواصل مساعيها من أجل إخفاء هذا الدعم عبر إعلانات مزيفة عن نبذ الإرهاب وذلك لإرضاء مستمعيها في الغرب. إن الإدانات التي يطلقها عرفات في الظاهر، تتناقض مع عدم رفضه بصورة جوهرية شرعية قتل المواطنين الإسرائيليين، فهو، بدلا من ذلك، يُعرب عن قلقه لأن هذه الأعمال "أعطت حكومة إسرائيل المبرر" لاتخاذ تدابير دفاعية. وقد نفذ هجوم يوم الأربعاء أفراد من حركة فتح التابعة لعرفات، وهو ما يؤكد عدم مصداقية بيانات الرئيس عرفات ومدى ضلوع الجهات الفلسطينية الرسمية في مقتل المدنيين الإسرائيليين.

ستظل إسرائيل تنتظر من الجانب الفلسطيني أي خطوات تؤدي إلى منع وقوع أعمال إرهابية أخرى، بما في ذلك اتخاذ إجراءات لاعتقال أفراد من قواتها هي، وتجريدتهم من أسلحتهم، فضلا عن الأفراد التابعين لحماس والجهاد الإسلامي، والمجموعات الأخرى التي تعتزم حاليا القيام بعمليات هجوم على المدنيين الإسرائيليين. فلا يمكن التوصل إلى اتفاق

قادر على تلبية المطالب الشرعية لكلا الجانبين وتطلعتهما ما دام الإرهاب هو الأسلوب الذي تختاره القيادة الفلسطينية. وإلى أن يأتي الوقت الذي تنبذ فيه القيادة الفلسطينية الإرهاب، وتُبدي استعدادها لاستخدام سلطتها من أجل مكافحة الإرهاب بدلا من تشجيعه، فلن يكون ثمة من خيار أمام إسرائيل سوى العمل وفقا لما يستوجبه حقها الشرعي في الدفاع عن النفس من أجل حماية مواطنيها من خطر الإرهاب الفلسطيني المتواصل.

وإنني أقدم لكم هذه الرسالة إلحاقا برسائلي العديدة التي تتضمن تفاصيل عن حملة الإرهاب الفلسطيني التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البند ١٦٦ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يهودا لانكري

الممثل الدائم
